



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

تعارض مصالح المساهمين في شركة المساهمة العامة

(دراسة مقارنة)

ولاء جمال عمر شاور

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440 هـ - 2019م

تعارض مصالح المساهمين في شركة المساهمة العامة

(دراسة مقارنة)

إعداد

ولاء جمال عمر شاور

بكالوريوس فقه وقانون، جامعة الخليل/ فلسطين

المشرف: أ.د عثمان التكروري.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في القانون الخاص

بكلية الدراسات العليا في جامعة القدس - فلسطين

1440 هـ - 2019م






جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج القانون الخاص

إجازة الرسالة
تعارض مصالح المساهمين في شركة المساهمة العامة
(دراسة مقارنة)

اسم الطالبة: ولاء جمال عمر شاور
الرقم الجامعي: 21520278
المشرف: أ. د. عثمان التكروري

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2019/7/27 من أعضاء لجنة المناقشة المدرج أسمائهم
وتوقيعهم:

التوقيع: 
التوقيع: 
التوقيع: 

1. رئيس لجنة المناقشة: أ. د. عثمان التكروري
2. ممتحنا داخليا: د. عبد الرؤوف السنوي
3. ممتحنا خارجيا: د. علي أبو مارية

القدس - فلسطين

1440 هـ - 2019 م

الإهداء

﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ* لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ

وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾

[الأنعام: 162، 163]

إلى والدي جمال ... عهدا بالزهور والعلو والفخر

إلى والدتي منال... أروع الرائعات صاحبة القلب الكبير

إلى زوجي مراد رفيق دربي... إلى ابنتي توليب أمل المستقبل

إلى إخوتي عمر وعبد الكريم ومحمد... وأخواتي قمر وبدور ونور زهور البيت

إلى عائلة الثانية حماي أبو مراد الغالي ... وحماتي إم مراد الغالية

إلى رجال القانون في وطننا العربي الكبير

إلى كل مهتم بتحقيق العدالة وإعطاء كل ذي حق حقه

إلى كل محب للعلم عاشق له

إلى أستاذي الدكتور عثمان التكروري الذي ما فتئ أن كان خير سند وخير دليل لي في

إعداد هذه الرسالة

أهدي ثمرة جهدي هذا

ولاء

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: ولاء جمال عمر شاور

التوقيع: ولاء شاور

التاريخ: 2019/7/27

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين أهل المجد والثناء، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنني أشكر الله العليّ التقدير أولاً وأخيراً على توفيقه بإتمام هذا البحث، فهو - عز وجل - أحق بالشكر والثناء وأولى بهما، فالحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا الجهد المتواضع، فإن أخطأت فمن نفسي، وإن أصبت فمن الله وحده، وما توفيقي إلا من الله تعالى.

وانطلاقاً من قوله عليه الصلاة والسلام: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من عاون وساهم في إخراج هذا العمل المتواضع.

كما لا يفوتني أن أشكر اللجنة التي تفضلت بقراءة هذا البحث وتقييمه، والتي لها الدور المكمل في إفراغ هذا العمل بالقلب القانوني الصحيح.

وأقدم بجزيل الشكر لجميع أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الدراسات العليا - قسم القانون - بجامعة القدس.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المخلص

تتناول هذه الدراسة موضوع تعارض مصالح المساهمين في شركة المساهمة العامة، في ضوء قانون الشركات رقم 12 لسنة 1964، ومشروع قانون الشركات الفلسطيني لسنة 2019 على وجه الخصوص، مع المقارنة بين قوانين الشركات المصري رقم 159 لسنة 1981 وقانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 والقانون الإماراتي رقم 2 لسنة 2015 والقانون الكويتي رقم 1 لسنة 2016 على وجه العموم، ونظمت الحالات التي من الممكن أن تتعارض فيها مصالح المساهمين في شركة المساهمة العامة، والطرق التي نصت عليها لعلاج هذا التعارض.

وتتضمن هذه الدراسة فصلين، الفصل الأول كان عن إدارة شركة المساهمة وحماية المصالح قسمته إلى مبحثين، تناولت في المبحث الأول الحديث عن إدارة شركة المساهمة العامة ومظاهر تعارض المصالح أثناء حياة الشركة، وتناولت في المبحث الثاني حماية أقلية المساهمين وتعارض المصالح في شركة المساهمة العامة وحماية المساهمين من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة.

أما الفصل الثاني فكان عن مظاهر تعارض مصالح المساهمين عند انقضاء الشركة، وذلك بتقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول تناولت فيه اندماج الشركات وما ينتج عنه من تعارض في المصالح، أما المبحث الثاني فقد تناولت فيه تحول الشركات وما ينتج عن ذلك من تعارض في المصالح.

ثم تلا ذلك خاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات والتوصيات والاقتراحات التي توصلت إليها الباحثة من خلال هذه الدراسة.

ومن نتيجة الدراسة التي توصلت إليها هي أنه من الممكن تعارض المصالح في شركة المساهمة العامة بين المؤسسين والمكنتبين.

إضافة أن قواعد حوكمة الشركات تعالج تعارض المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والشركة. ومن الطرق التي حمى المشرع فيها حقوق الأقلية، أنه أوجد الحماية من خلال أعمال معايير التعسف في السلطة من جانب الأغلبية وأعضاء مجلس الإدارة. وأيضا أعمال قواعد حوكمة الشركات وذلك للحد من سيطرة الأغلبية على الأقلية.

ومن أهم التوصيات التي نوصي بها بأن أفضل الطرق لعلاج التعارض بين عضو مجلس الإدارة والشركة في حال تعاقد العضو مع الشركة هي المصادقة وذلك بقيام العضو بطلب الموافقة مجلس الإدارة على العمليات قبل الدخول فيها، وبذلك المجلس يقدّر إذا كان هذا التعاقد يعارض مصلحة الشركة أو لا.

Conflict of interests of the shareholders in the Public joint Company

Comparative Study

Prepared: wala jamal omar shawar

Supervisor: Othman takruri

Abstract

This study deals with the conflict of interests of the shareholders in the Public joint Company, in light of the corporate Law No. 12 of 1964, and the Palestinian Companies Law of 2019 in particular, with a comparison between the Egyptian Companies Law No. 159 of 1981 and the Jordanian Companies Law No. 22 of 1997 and the UAE Law No. 2 of 2015 and Kuwaiti Law No. 1 of 2016 in general. It also records and sorts the cases in which shareholders' interests in a public joint company could contradict, and provides the resolution to this contradiction as recommended in these laws.

This study includes two chapters. The first chapter is about the management of the joint-stock company and the protection of interests. I divided it into two sections, in the first chapter; I discussed the management of the public joint company and the aspects of conflict of interest during the lifetime of the company. In the second chapter, I discussed the protection of the minority of shareholders and the conflicting interests in the public joint company and protecting shareholders through the application of the governance principles.

As for the second chapter, was about the aspects of conflict of interests of shareholders at the expiry of the company. by dividing it into two sections: the first topic dealt with the integration of companies, and the resulting conflicts of interest. However, the second topic dealt with the transformation of companies and the resulting conflict of interest.

This was followed by a conclusion that included the most important conclusions, recommendations and suggestions reached by the researcher through this study

So, the result that I reached of my study is that it is possible to conflict interests in a public joint-stock company between founders and subscribers.

In addition, corporate governance rules address conflicts of interest between board members and the company. One way in which the legislator protected minority rights was

that it created protection through the enforcement of the norms of abuse of power by the majority and by the members of the Governing Council. As well as, the implementation of the rules of corporate governance to reduce the majority control of the minority

One of the most important recommendations that we recommend that the best ways to remedy the conflict between a member of the board of directors and the company in the event of a contract with the company is the ratification by the member request approval of the Board of operations before entering, Thus the Board estimates whether this contract is against the interest of the company or not.

المقدمة

خلق الله - سبحانه وتعالى- الإنسان وجعله اجتماعياً بطبعه، حيث إنه لا يقدر على العيش لوحده، فهو لا يستطيع أن يشبع حاجاته، وأن يحافظ على حياته وعلى الاستمرار في الوجود إلا بالعيش في جماعة، قال تعالى: - (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا)¹ فقد عمل الإنسان منذ وجوده على الأرض ضمن جماعات بغاية الوصول إلى أهدافه وحاجاته، ومن هنا جاءت الشركات ويوجد أنواع عديدة من الشركات من أهمها شركة المساهمة العامة، ونظراً لتعاظم أهمية شركة المساهمة أصدرت أغلب الدول قوانين خاصة تتعلق بأحكام الشركات التجارية بمختلف أنواعها لتنظم أحكامها في نصوص القوانين الوطنية، كي تحول دون سيطرة أصحاب رؤوس الأموال على اقتصاديات البلد أو التدخل في صياغة القرارات السياسية والاقتصادية. وتوجيه نشاطاتها إلى خدمة الاقتصاد الوطني وحماية أموال صغار المدخرين.

والحقيقة أن ما يمكن تناوله بالبحث في مجال شركة المساهمة كثير جداً وفي هذا المجال فقد اخترت موضوع تعارض مصالح المساهمين في شركة المساهمة، ليكون موضوعاً لهذه الدراسة لما لشركة المساهمة من أهمية، فإن تحديد طبيعتها القانونية وما يترتب على ذلك من آثار تتعلق بحقوق المساهمين في الشركة، والرقابة عليها والوسائل المتوفرة للمشاركة في الإدارة، من المواضيع الشائكة التي لا تزال محل نقاش فقهي، وقد قمت ببحث هذا الموضوع المهم، وأنا مدركة صعوبة الدراسة والبحث فيه، حيث إنه من المواضيع المعقدة التي لم تفها الدراسة الفقهية حقها ولم تكثر المراجع فيها.

وتم اللجوء في هذه الدراسة إلى المقارنة بين مجموعة من القوانين (قانون الشركات رقم 12 لسنة 1964 وقانون الشركات المصري رقم 159 لسنة 1981 وقانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 ومشروع قانون الشركات الفلسطيني لسنة 2019 وقانون الشركات الإماراتي رقم 2 لسنة 2015 وقانون الشركات الكويتي رقم 1 لسنة 2016)، وذلك من خلال تفسير وتحليل كافة النصوص المتعلقة بمصالح المساهمين ومقارنتها مع نصوص قانون الشركات لسنة 1964 على وجه الخصوص ومع بيان أوجه الاختلاف بين هذه القوانين وخاصة ما تعلق منها بتعارض مصالح المساهمين في شركة المساهمة العامة.

¹ القرآن الكريم، سورة الحجرات، آية 3.

إشكالية البحث وصعوباته:

تتمثل صعوبات البحث في الآتي:

1. قلة المصادر والمراجع فلا يوجد مراجع كافية تغطي كافة موضوعات الدراسة، فإن هذه الدراسة جديدة ولم يتم تناول موضوعاتها كافة في دراسة سابقة.
2. يوجد بعض من الدراسات التي تدخل في الموضوع، إلا أنها كانت تتحدث عن مواضيع مشابهة لموضوع الدراسة ولكن من جوانب مختلفة.

إشكالية البحث:

إن الإشكال لهذه الدراسة يتمحور حول إمكانية إيجاد توافق وتوازن بين المصالح المتعارضة في شركة المساهمة، وذلك من خلال البحث في النصوص القانونية والتنظيمية المطبقة على شركات المساهمة، والوقوف على الجهود الدولية، لاسيما تلك القواعد الخاصة بحوكمة الشركات. ثم البحث في طرق علاج حالات تعارض المصالح في شركة المساهمة، وكيف تعاملت القوانين محل المقارنة مع هذه الحالات، مع استعراض مكان القصور الذي يعتري نصوص القوانين، للوصول إلى حلول واقتراحات لتقادي وقوع تضارب المصالح.

أسئلة الدراسة:

إن جوهر هذه الدراسة جاء للإجابة على العديد من الأسئلة والإشكاليات منها:

1. ما هي الحالات التي تتعارض فيها مصالح المساهمين في شركة المساهمة العامة؟
2. كيف عالجت نصوص القوانين محل المقارنة حالات تعارض المصالح داخل شركة المساهمة العامة؟
3. وما هي طبيعة الحقوق الجوهرية التي لا يجوز المساس بها إلا بموافقة جميع المساهمين؟
4. وما النظر إلى حق صغار المساهمين في الاشتراك بإدارة الشركة؟
5. وكيف يتم حماية صغار المساهمين من القرارات التي يتخذها أغلبية المساهمين في الشركة؟
6. وما هي حالات التعارض في المصالح المترتبة كأثر لاندماج الشركة؟
7. وما هي الآثار القانونية لتحول الشركة وأثره على مصالح المساهمين في الشركاء؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن الحالات التي من الممكن أن يحدث فيها تعارض في مصالح المساهمين داخل شركة المساهمة العامة، ومن ثم عرض ما يمكن أن يعالج هذه الحالات من التعارض في المصالح، وما تضمنته القوانين محل المقارنة لحل هذه الحالات من التعارض.

الدراسات السابقة:

تمحورت الدراسات السابقة التي درست مثل موضوع الدراسة تعارض المصالح في شركة المساهمة العامة، لكن كان تناولها لهذه المواضيع بشكل جزئي أي أنه تم التركيز على جانب معين دون الإلمام بالموضوع من كافة جوانبه، فمن هذه الدراسات ما يركز على تعارض المصالح في إدارة الشركة، ومنها ما يركز على حماية أقلية المساهمين في الشركة، ومنها ما يركز على آثار تحول الشركة واندماجها على حقوق المساهمين، وجميعها تناولت هذه الجوانب بصورة جزئية. إضافة إلى أن الأبحاث الفلسطينية قليلة في مجال هذه الدراسة.

والجديد الذي يمكنني إضافته في هذه الدراسة هو النظر إلى هذا الموضوع نظرة شمولية متكاملة واسعة بشيء من التحليل والتوضيح والتفصيل، لحالات التعارض وطرق علاج هذه الحالات. كما أنّ دراستي لا تقتصر على الدراسات السابقة سواء رسائل الماجستير أو أبحاث قانونية وإنما سأدرس الموضوع بشكل شامل.

ستقوم الباحثة باستعراض الدراسات التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسات:

- عبد الفضيل محمد أحمد (1986) بعنوان: حماية الأقلية من قرارات أغلبية المساهمين في الجمعيات العامة: دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي، فقد اقتصر على بيان سيطرة فكرة النظام لا العقد على الشركة وقانون الأغلبية، كما بينت ظاهرة عدم فعالية الجمعيات العامة للمساهمين ومفهوم الأقلية ووظيفة الأغلبية.
- خالد سليمان أسود (2005) بعنوان: مسؤولية مجلس إدارة شركات المساهمة العامة دراسة مقارنة بين النظام الأردني والسعودي، فقد اقتصر على بيان مسؤولية مجلس إدارة شركة المساهمة.
- غزاوي مقعد فهيد (2007) بعنوان: حماية أقلية المساهمين في الشركة المساهمة العامة دراسة مقارنة، فقد اقتصر على بيان مظاهر الحماية القانونية لأقلية المساهمين المتعلقة

بالجانب الرقابي لنشاط الشركة، كما بينت حق الأقلية في رفع دعوى المسؤولية ضد مجلس الإدارة.

- عصام عبد الله ملحم (2012/2011) بعنوان: طرق تداول أسهم شركات المساهمة والحقوق المرتبطة بها، فقد اقتصرت هذه الدراسة على بيان تداول الحقوق والالتزامات المرتبطة بملكية الأسهم.

- أيمن فتحي أحمد الغباري (2012) بعنوان: تقييم تطبيق معايير حوكمة الشركات في حماية حقوق المساهمين وعلاقتها التكاملية بالرقابة والمراجعة الداخلية بمنظمات الأعمال، فقد اقتصرت هذه الدراسة على بيان دور تفعيل حوكمة الشركات باعتبارها إحدى الآليات المهمة لحماية حقوق المساهمين من سوء استخدام سلطة الإدارة.

- تمارا محمود أبو ضريس (2013) بعنوان: الحماية القانونية للأقلية المساهمة في شركة المساهمة العامة بين القانونين الأردني والسوداني، فقد اقتصرت هذه الدراسة على بيان ماهية الضمانات التي قدمها كل من المشرع الأردني والسوداني للمساهمين لمعرفة حقوقهم، والتعرف على الوسائل القانونية المتاحة لأقلية المساهمين التي تحميهم من تعسف الأغلبية.

- ياسر حسين علي المرسومي (2015) بعنوان: الآثار القانونية لتحول شركات الأشخاص إلى شركات مساهمة عامة، فقد اقتصرت هذه الدراسة على آثار تحول شركات الأشخاص إلى شركات مساهمة عامة.

- محمد مصطفى عبد الصادق مرسي (2016) بعنوان: حماية أقلية المساهمين في الجمعية العامة لشركات المساهمة، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية مصر فقد اقتصرت هذه الدراسة على بيان حماية أقلية المساهمين في الجمعية العامة للشركات المساهمة من الممارسات التي تصدر عن الأغلبية، وبيان مظاهر تلك الحماية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أما دراستي فقد تناولت الموضوع بشيء من التفصيل والشمولية والتحليل، لحالات تعارض المصالح في شركة المساهمة العامة، وطرق علاج هذه الحالات ومقارنة ما جاء في القوانين محل المقارنة بهذا الخصوص.

ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي درست الموضوع.

أهمية الدراسة:

أولاً: عدم وجود بحث أو دراسة مستقلة تتناول الموضوع من جميع جوانبه، حيث لم أجد فيما تناوله الباحثون صوراً متكاملة عن هذا الموضوع.

ثانياً: إن هذا الموضوع له مساس مباشر بواقع الناس وحياتهم باعتبار أنه يتعرض لقضايا شائعة منتشرة بينهم يعيشونها، ولا بد من بيان حكم القانون في تحديد الأهداف السامية من إقامة الحق ونشر العدل ومحاربة الظلم والفساد بين الناس.

المنهج المتبع:

من الجانب المنهجي ارتأيت إتباع الأسلوب التحليلي المقارن، فسأعتمد في دراستي المنهج التحليلي المقارن من خلال تناول ما جاء في القوانين محل المقارنة بخصوص موضوع الدراسة وما هي آراء الفقهاء وتحليلها.

في ضوء ما تقدم وإبرازاً للغاية من هذه الدراسة وهي تنازع مصالح المساهمين في شركة المساهمة العامة، تنقسم هذه الدراسة إلى فصلين: الفصل الأول نتحدث فيه عن إدارة شركة المساهمة وحماية المساهمين، حيث نتناول فيه إدارة شركة المساهمة ومظاهر تعارض المصالح أثناء حياة الشركة في المبحث الأول، حماية أقلية المساهمين أو الشركاء في شركة المساهمة وحماية المساهمين من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة في المبحث الثاني. ويتحدث الفصل الثاني عن مظاهر تعارض مصالح المساهمين عند انقضاء الشركة، وذلك بتقسيمه على مبحثين: المبحث الأول تناولت فيه اندماج الشركات وما ينتج عنه من تعارض في المصالح، أما المبحث الثاني فقد تناولت فيه تحول الشركات وإعادة الهيكلة وما ينتج عن ذلك من تعارض في المصالح.